مجلة أوراق بحثية
ISSN :2773 -3343
EISSN :2830 -831X
مجلة علمية مُحكَّمة نصف سنوية- متخصصة في علوم المكتبات والمعلومات
تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)
المجلد 02 ، العدد 02 / جويلية- ديسمبر (2022)

تطبيق سياسية النشر الفوري للبحوث في المجلات العلمية : دراسة جدوى

Applying the policy of immediate publication of research in scientific journals: a feasibility study

أ.د/ طلال ناظم الزهيري [1]
الجامعة المستنصرية / قسم المعلومات و تقنيات المعرفة – العراق

تاريخ الارسال :29-05-2022	تاريخ القبول: 21-09-2022	تاريخ النشر: 31-12-2022

1- المستخلص :

بالرغم من تحول معظم المجلات العلمية إلى مجلات مفتوحة، إلا أن إجراءات النشر فيها لم تختلف في تفاصيل كثيرة عما كان سائد في مرحلة الذشر الورقي. بالتالي، الوقت الذي تم اختزاله نتيجة تغير آلية التراسل لم يكن له تاثير مباشر على سرعة النشر فيها. وعليه يهدف البحث الى دراسة امكانية التحول الى آلية جديدة تعتمد على الذشر الفوري للبحوث والدراسات بعد تحكيمها، من دون الحاجة الى انتظار باقي البحوث التي يتم نشرها تباعاً. وذلك لضمان سرعة تكشيفها من محركات البحث و ظهورها في العلمليات البحثية لتحقيق وصول سريع وفعال لها. قدم البحث مجموعة من المقترحات القابلة للتطبيق والتي من شانها تحقق امكانية النشر الفوري من دون الاخلال بشروط الرصانة العلمية و اجراءات التحكيم المعتمدة.

الكلمات المفتاحية: المجلات الأكاديمية، الوصول الحر، مبادرات الوصول المفتوح، نظم ادارة المجلات، نظم ادارة البحوث.

[1] المؤلف المرسل : drazzuhairi@gmail.com

2- Abstract

Despite the transformation of most scientific journals into open journals, the publishing procedures in them did not differ in many details from what was prevalent in the period of paper journals. Therefore, the time that was reduced as a result of changing the messaging method did not have a direct impact on the speed of publication in it. Accordingly, the research aims to study the possibility of switching to a new style that depends on the immediate publication of research and studies after completing the evaluation process, without the need to wait for the rest of the research. This is to ensure that it is quickly indexed by search engines and appears in research operations to achieve quick and effective access to it. The research presented a set of applicable proposals that would achieve the possibility of immediate publication without violating the terms of scientific sobriety and the approved arbitration procedures .

key words: Academic journals, free access, open access initiatives, journal management systems, research management systems

3- المقدمة

ذكر الأمريكي (Kronick, 1976) وهو أمين مكتبة مهتم بالبحث الببليوغرافي، أن عام 1665 من القرن الثامن عشر الميلادي هو التاريخ الرسمي لظهور المجلات العلمية، بعد ان تم نشر المجلة الفرنسية التي حملت عنوان [des sçavans] العلماء. بالتزامن مع ظهور مجلة (المعاملات الفلسفية الإنجليزية للمجتمع الملكي). ومنذ ذلك التاريخ شهد العالم ظهور آلاف المجلات العلمية في تخصصات موضوعية متنوعة، للدرجة التي أصبحت فيها المجلات العلمية جزءً مهماً في المؤسسات الأكاديمية، بل لعلها الجزء الأهم و الأكثر حيوية فيه، واليوم يمكن القول بيقين، ان كل حقول المعرفة البشرية ضاق او أتسع نطاقها ممثلة في عدد لايستهان به من المجلات العلمية، حتى ان الفوارق اللغوية والجغرافية لم تعد تشكل عائقاً أمام تنامي إعدادها، للدرجة التي بات من الصعب السيطرة عليها ببلوغرافيا إلا في حدود الدولة التي تصدر فيها أو في حدود مجالها الموضوعي. وكما هو معلوم اليوم، ان المجلات العلمية كانت هي النافذة المفضلة للعلماء والباحثين للاعلان عن إبتكاراتهم و أكتشافاتهم العلمية من خلال نشر البحوث والدراسات التطبيقية فيها، مستثمرين إنتشارها الواسع في الأوساط الأكاديمية. وحتى تكتمل عوامل الرصانة العلمية وضع المجتمع الأكاديمي سلسلة من الإجراءات والضوابط على المجلات العلمية حتى تحصل على الإعتراف الأكاديمي وان أختلفت تلك الضوابط من مجلة الى أخرى إلا إنها تبقى ضمن الحدود المقبولة والمعترف بها عالمياً. واليوم تكتسب المجلات العلمية قيمتها من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس الكمية التي تعتمد غالباً على عدد الاستشهادات المرجعية بالبحوث والدراسات المنشورة فيها. ولعل من أهم المؤشرات على جودة المجلات العلمية هو مؤشر الإقتباس العلمي الموسع - المسمى سابقًا فهرس الاقتباس العلمي

[Science Citation Index]- هو فهرس إقتباس تم إنتاجه في الأصل بواسطة معهد المعلومات العلمية (ISI) وتم إنشاؤه بواسطة يوجين جارفيلد عام 1955. لكنه حصل على الإعتراف العالمي بعد ان تم إطلاقه رسميًا في عام 1964.(Garfield, 2007) . ولعل معظم المؤشرات الحالية تعتمد بصورة أو بأخرى على الآلية التي وضعها غارفيلد، خاصةً معامل التأثير [Impact Factor] . وإذا ما أخذنا بنظر الإعتبار التصانيف العالمية للجامعات و مؤشرات جودة الإنتاجية العلمية للباحثين، سوف نجد ان هناك إرتباط مباشر بين هذه المؤشرات و معامل تأثير المجلات. على إعتبار ان البحوث العلمية المنشورة تعد أحد مؤشرات تقييم الجامعات وفقاً لمعظم القياسات المعترف بها عالمياً. الأمر الذي دفع الكثير من المؤسسات العلمية والأكاديمية فضلاً عن الناشرين الى الإفادة من الإنترنت وتطبيقاتها لإغراض الإتاحة الرقمية للمجلات سواءً أكانت هذه الإتاحة مرتبطة بالأصل الورقي أو بدونه أو ما بات يعرف بالطريق الذهبي للوصول الحر . ومع هذه التغيرات في نمط الإتاحة كان لابد من مراجعة سياسات النشر التي كانت متبعة مع المجلات الورقية لتكون أكثر مرونة و فاعلية مع النسخ الرقمية وهو ما سوف نتعرض له بالتفصيل في هذا البحث.

4- أهداف البحث ومبرراته

هيئات تحرير المجلات العلمية، وعلى مدى عقود طويلة اتبعت سياسات و ضوابط محدده تتحكم من خلالها بطريقة نشر البحوث والدراسات، وغالبا ما كانت هذه الاجراءات تتناغم مع التوجهات الأكاديمية التي تسعى دائما الى الحفاظ على الرصانة العلمية للبحوث و الدراسات، خاصةً وانها سبيل الباحث الأكاديمي للترقية العلمية و الحصول على الجوائز العالمية في مجالات تخصصهم. علما ان آلية تقديم البحث للنشر في اي مجلة ورقية كان يستغرق وقتا طويلاً نسبياً، من بداية تقديم النسخة الأولية وصولا الى نشره في احد اعداد المجلة، تلك المدة الزمنية كانت تفرض على المجلات الإلتزام بفترات صدور محدده، قد تكون نصف سنوية او فصلية ، او قد تكون شهرية او سنوية في حالات خاصة. و اذا ما اخذنا بنظر الإعتبار أهمية سرعة النشر وما لها من تاثير على تقادم المعلومات، ندرك مدى حرص الباحثين على اختيار المجلات التي تتسم بسرعة النشر لضمان تحقيق السبق العلمي، الذي يستند على مبدأ الظهور العلني الاسبق للابتكار او الاكتشاف حتى ينسب لصحابه. واليوم ومع تحول معظم المجلات العلمية الى البيئة الرقمية و استخدام هيئات التحرير فيها لنظم خاصة بادارة البحوث و الدراسات من التسليم الى النشر، والتي تضمن السرعة الفائقة بتنفيذ الاجراءات الخاصة بتقييم البحوث مقارنة مع النمط الذي كان سائدا في السابق. هذا الأمر يدعونا الى التساؤل: الى اي مدى علينا ان نلتزم بالاجراءات السابقة في ادارة عملية النشر .؟ وهل ماتزال هيئات التحرير بحاجة الى المدة الزمنية نفسها لصدور اعداد المجلة.؟ام علينا ان نؤسس لفلسفة جديدة تتلائم مع متطلبات و ميزات البيئة الرقمية.؟ ان محاولة الإجابة على تلك الأسئلة هو ما يبرر إجراء هذا البحث. والذي نهدف من خلاله الى تقديم رؤية لتبني سياسة النشر الفوري للبحوث و الدراسات في المجلات العلمية قابلة للتطبيق ولا تتعارض مع شرائط الرصانة والجودة العلمية للمجلات.

5- سياسات وضوابط النشر في المجلات العلمية

اشرنا سابقا الى ان هيئات تحرير المجلات الأكاديمية ومنذ عقود طويلة حددت لنفسها مجموعة من الضوابط و القواعد التي من شأنها المحافظة على جودة المجلات و رصانة البحوث و الدراسات المنشورة فيها، وفي هذا السياق تعرف (رمزي، 2017) القواعد: بانها مجموعة المبادئ التي تشكل هوية المجلة وتحدد اشكال الاعمال العلمية ولغاتها ومواصفاتها المنهجية والشكلية التي تقبلها. وتشمل هذه القواعد ايضا التحكيم العلمي و حقوق النشر ، وهي بذلك اداة الحكم المبدئي على العمل قبل احالته للتحكيم العلمي. ويرى كل من (خضير و حسن، 2012) ان قواعد النشر يمكن ان تخدم مؤسسات المكتبات لاغراض اختيار المجلات للاشتراك بها، فضلا عن اهميتها في المحافظة على جودة ورصانة البحوث والدراسات فيها، وفي هذا الاتجاه يقترح الباحثان اكثر من (20) مطلب ضمن ضوابط النشر ، التي من شانها ان تحقق الغاية منها. و تجدر الاشارة الى ان هذه السياسات وان اختلفت في الجوانب الشكلية من مجلة الى اخرى او من دولة الى اخرى، الا انها تبقى دائما في حدود الثوابت المشتركة للمواصفات الموضوعية التي تخضع الى المعايير العالمية او المحلية. وبشكل عام، ومن وجهة نظر البحث يمكن تقسيم ضوابط النشر الى محاور اساسية وكما مبين في الشكل (1):

الشكل (1) محاور ضوابط النشر

اولا: التقديم. معظم المجلات العلمية تضع لنفسها مجموعة من الضوابط الخاصة بطريقة وشكل البحث المقدم للنشر فيها والتي يمكن اجمال الشائع منها بالاتي:

1. ان لا يكون مقدم للنشر سابقا.
2. عدد صفحات البحث.
3. حجم ونوع الخط

4. المستخلص والكلمات المفتاحية
5. المصادر وطريقة ادراجها.
6. التنظيم الداخلي للاشكال و الجداول

ثانيا : التحقق. في هذه المرحلة تتحقق هيئة التحرير من ان البحث المقدم يدخل في مجال تخصص المجلة الموضوعي ويراعى فيه اصول البحث العلمي. وتشترط الاتي:

1. توافق البحث مع تخصص المجلة.
2. أصالة وحداثة البحث
3. اهمية المجال الموضوعي للبحث
4. الامانة العلمية للباحث
5. حقوق الملكية الفكرية
6. الجوانب المادية.

ثالثا : التحكيم . او ما يعرف بمراجعة الآقران. في هذه المرحلة يتم عرض البحث على مجموعة من الخبراء في التخصص الموضوعي للبحث لمراجعته و التحقق من الاتي:

1. مراعاة اصول البحث العلمي
2. اهمية البحث و الجدوى منه.
3. الافكار وطريقة عرضها.
4. مدى دقة البيانات.
5. الاهداف المتحققة.
6. النتائج التي توصل اليها.

رابعا : النشر . وهي المرحلة الأخيرة من مراحل نشر البحوث و الدراسات والتي تتم عادة بعد ان يتم تنفيذ الآتي:

1. مراجعة ملاحظات المحكمين
2. اعادة البحث الى الباحث لاجراء التعديلات المطلوبة
3. استلام البحث بعد التعديل.
4. الاشعار بقبول النشر
5. تصفية الامور المادية
6. نشر البحث واشعار الباحث بذلك.

مع هذه الإجراءات وكما نوهنا سابقا، كانت المجلات بحاجة الى مدة زمنية مناسبة لإستكمال متطلبات عملية النشر وصدور العدد. لكن العائق الأهم ان البحوث والدراسات لا ترسل الى المجلة في توقيت موحد، بالتالي صاحب البحث الاول عليه ان ينتظر حتى تستكمل هيئة التحرير اجراءتها مع البحث الاخير ، و هذا الامر من وجهة نظر

البحث كان لا يخدم الباحثين الراغبين في النشر السريع. ولحل هذه المشكلة ابتكرت هيئات التحرير خطابات قبول النشر التي نالت الاعتراف الاكاديمي بوصفها وثيقة رسمية تؤكد انجاز البحث، وتمنح الباحث امتيازات النشر في حالة الترقية العلمية او التقييم المهني...الخ.

6- مبادرات الوصول المفتوح

الوصول المفتوح (Open Access) ، في سياق النشر العلمي، هو مصطلح يستخدم على نطاق واسع للإشارة إلى الوصول غير المقيد عبر الإنترنت إلى المقالات المنشورة في المجلات العلمية، و هو نموذج لنشر المجلات العلمية المحكمة، والتي أصبحت ممكنة بفضل الإنترنت. والذي يمكن بواسطته قراءة النصوص الكاملة لمجلات ومقالات الإتاحة مجاناً، حيث يتم تمويل النشر من خلال وسائل أخرى غير الاشتراكات. (Laakso، Welling، و Bukvova، 2011).

وفي سياق متصل يرى (Suber, 2002) ان الوصول المفتوح إلى مقالات المجلات العلمية، يعني الوصول دون مقابل للقراء أو المكتبات، و الالتزام بالوصول المفتوح يعني الاستغناء تماماً عن الحواجز المالية والتقنية والقانونية المصممة لتقييد الوصول إلى مقالات البحث العلمي، التي كانت سائدة مع المجلات الورقية.

اما الدوافع الحقيقية لتحول مؤسسات نشر المجلات الى سياسية الوصول المفتوح، فترتبط بعامل رئيسي مهم الا وهو تراجع معدل الاشتراكات السنوية بالدوريات الورقية لعموم المكتبات وبدرجات متفاوته نسبيا بين مختلف دول العالم، وما ترتب عليه من عجز بعض مؤسسات النشر من تحمل تكاليف النشر و الاستمرار في نشر مجلاتها. والسبب في هذا التراجع من وجهة نظر البحث هو : تنامي اعداد المقالات و البحوث و الدراسات المنشورة بصيغ رقمية متاحة مجانا من خلال المواقع الشخصية و المؤسسية والعامة. فضلا عن تراجع المؤسسات الأكاديمية عن مواقفها السابقة بخصوص رفض الاعتراف بالموارد الرقمية كمصدر من مصادر المعلومات. خاصة بعد النجاح الكبير للموسوعة الحرة وبعض المواقع العامة والشخصية في نشر المعرفة العلمية وتقبل الاوساط الاكاديمية لمقالاتها بعد ان تم تقيسها بطريقة علمية.

يبقى السؤال الأهم الآن. اذا كان تراجع معدل الاشتراكات بالمجلات من قبل مؤسسات المعلومات و المكتبات هو الذي سبب الازمات المالية الكبيرة لمؤسسات النشر حتى وجدت نفسها بين خيارين لا ثالث لهما: اما التوقف عن الصدور، او التحول الى الوصول المفتوح.؟ لكن اذا كان الخيار الاول مفهوم ومقبول منطقيا، كيف يمكن ان يكون تحول المجلة الى الاتاحة المجانية حلاً لمشاكل توفير كلفة النشر.؟ الجواب ببساطة هو تحويل كلفة النشر الى الباحث. بمعنى ان يدفع الباحث مبلغ مالي تحدده هيئة تحرير المجلة مقابل نشر بحثه او دراسته فيها. بعد ان كانت قبل عقدين من الزمن هي التي تدفع للباحث مكافئة نقدية مقابل نشره فيها. وهنا علينا ان نتسأل ايضا، ما الذي يجبر الباحث على هذا الامر.؟

الجواب ببساطة هو كل ما يرتبط بالنشر من حقوق وامتيازات يحصل عليها الباحث او مؤسسته، فالترقيات العلمية و الحصول على وظيفة او الحصول على منصب اداري اعلى او جائزة علميه كلها ترتبط اليوم بما يقدمه الباحثين من بحوث ودراسات علمية في المجلات. وحتى تحكم مؤسسات النشر على الموضوع دخلت في مجال التصانيف العالمية للجامعات المعتمدة بالكامل على ادوات وتقنيات قياسات الشبكة. وبما ان مؤشر البحث واحد من اهم مؤشرات التقييم الذي يؤثر في ترتيب الجامعات في الاعلانات السنوية لتلك التصانيف، بالتالي سارعت العديد من الجامعات خاصة في الدول النامية الى اصدار تعليمات و ضوابط تلزم الاساتذة والباحثين على كثافة النشر في المجلات العالمية المتضمنة في قاعدة بيانات [Scopus] . على حساب المجلات المحلية.

بشكل عام يمكن القول ان ظهور مبادرات الوصول المفتوح كان له الكثير من الاثار الايجابية، خاصة على القراء والباحثين و يمكن ايجاز اهم تلك الفوائد بالاتي:

توصل (Eysenbach , 2006) الى ان المقالات المنشورة في مجلات الوصول المفتوح تحصل على استشهادات مرجعية اكثر من المجلات الاخرى. وبالتاكيد هذا الامر يعود بالنفع للباحث و القارئ والمؤسسة على حد سواء.

ويرى كل (Wang, Liu, & Mao, 2015) ان المقالات المنشورة في مجلات الوصول المفتوح لا تتميز فقط بعدد اكبر من التنزيلات مقارنة بالمجلات الاخرى، وانما تتميز باستمرار عمليات التنزيل وهذا مؤشر على استمرار تاثيرها على المستوى العلمي.

ويمكن ان نضيف من واقع الخبرة والممارسة فوائد اخرى لمجلات الوصول المفتوح منها على سبيل المثال: انها اسهمت في تقليص ظاهرة الانتحال العلمي الى ادنى حد ممكن، خاصة مع استخدام تطبيقات كشف الانتحال. وعلى صعيد سرعة النشر و التحضير تمتاز هذه المجلات بقدرة على نشر عدد اكبر من المقالات و البحوث في العدد الواحد مقارنة مع الاصول الورقية، التي كانت تلتزم بعدد محدد في كل عدد. واخيراً اعتماد مجلات الوصول المفتوح على نظم ادارة البحوث اسهم في تقليص عدد هيئة التحرير وعجل في اجراءاتها بشكل كبير، فضلا عن الحياد والموضوعية في التقييم. اما المأخذ الاهم على مجلات الوصول المفتوح هو ما فرضته على الباحثين من كلف نشر باهضة احيانا. مع هذا نعتقد ان المجلات خارج مبادرات الوصول المفتوح سوف يتراجع دورها بشكل كبير مقارنة مع تنامي دور وتاثير مجلات الوصول المفتوح على الميادين العلمية والأكاديمية.

7- نظام ادارة البحوث التقليدي

النمط السائد لهيئات تحرير المجلات العلمية ان تختار لنفسها فترات صدور قد تطول او تقصر لاعتبارات خاصة بموضوعها وجهة اصدارها، او لامور ادارية وفنية و مالية. بالتالي، الشائع اليوم من فترات الصدور هو الفصلية التي تعني كل (3) اشهر يصدر عدد و النصف سنوية كل (6) اشهر يصدر عدد. يبقى

السؤال: لماذا يجب ان يكون هذا الفاصل الزمني بين عدد واخر.؟ خاصة ونحن نعلم ان سرعة النشر غاية مهمة يسعى اليها كل الباحثين من الراغبين في تحقيق السبق العلمي في مجال تخصصاتهم الموضوعية. فكلما قصرت فترات الصدور كان افضل للمجلة، لانها سوف تجذب الباحثين للنشر فيها. لذلك غالبا ما نلاحظ تحول الكثير من المجلات من فترة صدور الى اخرى، اذ قد تبدأ سنوية ثم نصف سنوية لتنتهي الى فصلية. وهنا علينا ان نفهم ان هذه المدة الزمنية كانت تستثمر في التحضير لاصدار العدد القادم وفقا لسلسلة متتالية من الإجراءات تبدأ باستلام البحث من الباحث وتنتهي الى نشره. وحسب ما مبين في الشكل (2):

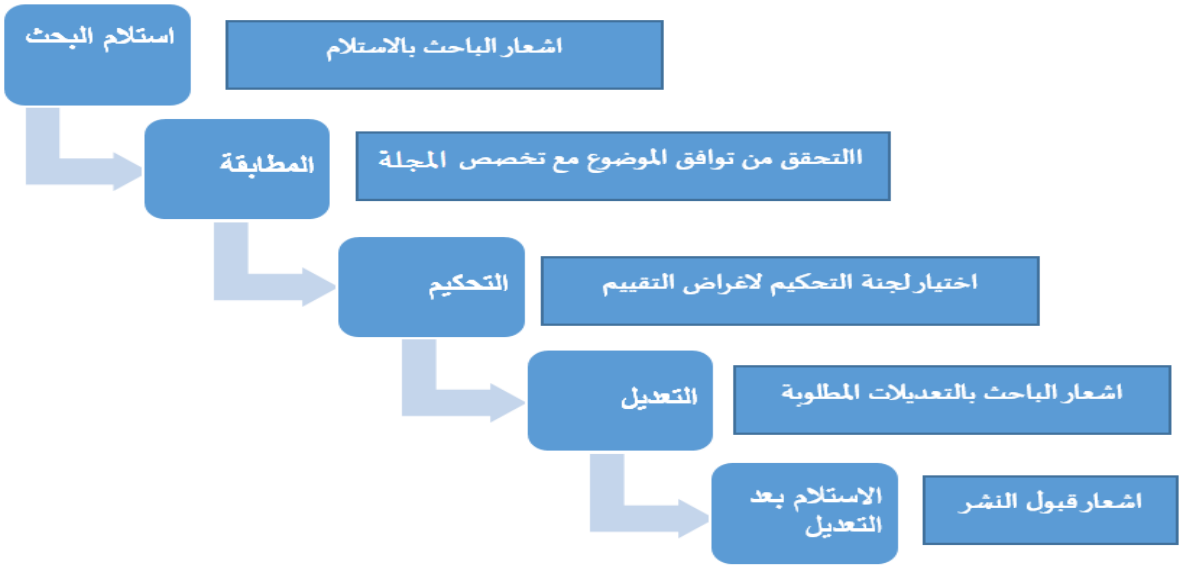

الشكل (2) مراحل الاعدادات الخاصة بنشر البحوث

وتجدر الاشارة الى ان نظام ادارة البحوث، قد يختلف من مجلة الى اخرى في ما يخص التوقيت الزمني اللازم لانجاز كل مرحلة من مراحل ادارة عمليات النشر في المجلات الورقية. لكن طبيعية و تسلسل الاجراءات، يكاد يكون متشابه نسبيا في عموم المجلات. وهذا الامر يتكرر مع كل بحث يصل الى المجلة حتى يكتمل العدد المطلوب من البحوث لاصدار العدد ، هذه الآلية كانت غالبا ما تلحق ضررا علميا بالبحوث و الدراسات بسبب تاخرها في عملية النشر. على سبيل المثال قد تستلم المجلة التي يفترض ان تصدر في الشهر السادس من العام بحثاً في الشهر الاول منه. وتستكمل الاجراءات الخاصة به في الشهر الثالث. لكن عليه ان ينتظر ثلاث اشهر اخرى حتى يظهر للعلن. وهذه الثلاث اشهر تعد مدة طويلة في مجال العلوم و سرعة تطورها. وعليه حاولت هيئات تحرير بعض المجلات ان تثبت موعد الاستلام وموعد القبول لضمان الحقوق العلمية للباحث. مع هذا لم يكن بامكان المجلات ان تبتكر نظام جديد لادارة البحوث حتى ظهرت الانترنت و خاصة تطبيقات البريد الالكتروني، الذي اسهم في تقليص فترة التراسل التي كانت تستنفذ اكثر من ثلاث ارباع المدة اللازمة لتجهيز البحث لاغراض النشر. ويمكن تمثيل مخطط التراسل بانتقال البحث من الباحث الى مدير التحرير الذي يرسله بدوره الى المقيم الذي يعيده الى

مدير التحرير بعد التقييم. ثم مدير التحرير يعيد ارساله الى الباحث لإجراء التعديلات المطلوبة. ثم يقوم الباحث بالإرسال مرة أخرى بعد إجراء التعديل الى مدير التحرير . وكما مبين في الشكل (3).

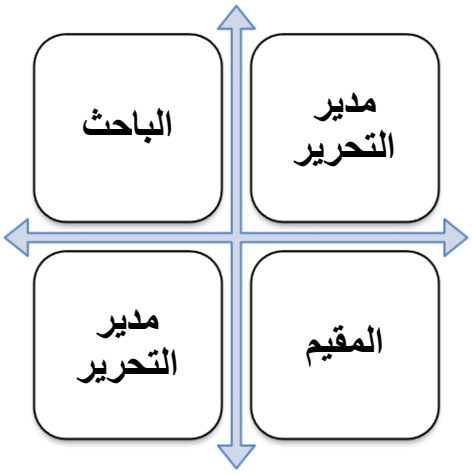

الشكل (3) مخطط عمليات تراسل البحوث في نظام ادارة البحوث التقليدي.

نلاحظ ان معظم المدة الزمنية كانت تضيع على وقت التراسل، فضلاً عن وقت الإنتظار الخاص باستكمال البحوث في كل عدد. ومن المفارقات في هذا النظام هي تساوي الفرص في النشر بين بحث يقدم قبل ستة اشهر من صدور العدد و بحث اخر يقدم قبل شهرين او اقل من صدوره بالنسبة لفترات الصدور النصف سنوية، وهذه أحدى أهم عيوب النظام الذي كان سائداً.

8- نظام إدارة البحوث الالكتروني

تعتمد مجلات الوصول المفتوح اليوم على منصات الكترونية توفر آلية لإدارة البحوث من التسليم الى النشر بطريقة التراسل الشبكي تعرف بـ [Open Journal Systems]، بالتالي إختزل هذا النظام وقت التراسل الى أدنى حد ممكن، إذ يمكن أن يقوم الباحث تلقائياً بعد التسجيل في الموقع، برفع بحثه الى موقع المجلة ليحصل على إشعار فوري بالإستلام، و يمكن تحويل البحث الى مجموعة الخبراء لأغراض المراجعة و التقييم بالطريقة نفسها، كما توفر هذه الأنظمة ميزة مهمة وهي: إمكانية ان يكون الباحث على اطلاع مباشر بمراحل التقييم و صولاً الى النشر ، ويرى كل من (OWEN و STRANACK، 2012) ان نظم المجلات المفتوحة توفر بدائل جديدة وفعالة من حيث التكلفة، خاصة للمجتمعات العلمية الصغيرة والناشرين التجاريين . إن تطوير النشر عبر الإنترنت والبرمجيات مفتوحة المصدر والمجتمعات الافتراضية يفتح معاً فرصاً جديدة للعلماء والباحثين والمجتمعات والناشرين الصغار وأمناء المكتبات لإعادة تأكيد استقلاليتهم وسيطرتهم على عملية النشر ، ويوفر نطاقاً أوسع من الخيارات من أي وقت مضى. ويعتقد (Kopak، 2008) ان نظام المجلات المفتوحة لا يهدف فقط الى المشاركة وان كان هذا الهدف مهم للاوساط العلمية، لكنه ايضاً وسيلة للإبداع ونشر البحوث والدراسات التي يمكن

الوصول إليها بسهولة ودون مقابل غالباً، في ذات الوقت يعزز تجربة القراءة عبر الإنترنت و تحسين مستوى المشاركة النقدية مع محتوى مقالات المجلات المنشورة على الإنترنت داخل النظام. يمكن فهم المشاركة الحاسمة في هذا السياق على أنها التفاعل بين المعلومات كما تم نشرها وتمييز تلك المعلومات وتحليلها واستخدامها مرة اخرى. ولعل اهم ما يميز هذا النظام هو التعامل مع الاصول الرقمية فقط في مراحل عمليات النشر كافة. و من الميزات الاخرى التي يمكن ان تستثمرها هيئات تحرير المجلات ما ياتي:

1. لم تعد المجلات ملزمة بعدد محدد من البحوث والدراسات كما كان الامر في النسخ الورقية.
2. لم تعد هناك شروط على عدد الباحثين المشاركين في البحث الواحد.
3. يسمح النظام بالحصول على نتائج فورية لجودة البحث من خلال عدد مرات التحميل او الاستشهادات.
4. امكانية انشاء روابط داخل البحث تمكن القارئ من الانتقال المباشر الى مصادر المعلومات.
5. يحافظ النظام على حقوق الملكية الفكرية للباحثين ويمنع الى اعلى حد ممكن من حالات الانتحال العلمي.

لكن يبقى السؤال: هل اثر هذا النظام على طريقة ادارة عملية النشر مقارنة بالنظام التقليدي.؟ الجواب نعم من ناحية السرعة واختزال الكثير من الوقت خاصة ماله علاقة بعمليات التراسل. بالمقابل لم يسهم بشكل مباشر في تغير حقيقي لفترات صدور المجلات. اذ لا تزال تعتمد على فترات الصدور السابقة سواء الفصلية او النصف سنوية، اذن ما قيمة الوقت المكتسب اذا لم يعجل في سرعة النشر. حتى ان اشكالية انتظار بحث مكتمل التقييم المدة ذاتها لحين اكتمال باقي البحوث ليجد طريقه الى النشر لاتزال موجودة. لذا نعتقد ان الانظمة الالكترونية المستخدمة لادارة البحوث كان الهدف منها التخفيف عن كاهل هيئات التحرير و خفض كلف التراسل البريدي دون ان تستثمر في تحقيق الهدف الاهم وهو سرعة نشر المعرفة واثرائها بشكل متواصل.

9- سياسية النشر الفوري

بعد عرض نظم ادارة البحوث في المجلات التقليدية (الورقية) وتلك التي انتقلت الى البيئة الرقمية، وجدنا ان نظام ادارة البحوث الالكتروني او ما يعرف باسم نظام المجلات المفتوحة. يقدم فرص مهمة جدا لاحداث تغير في النمط السائد في نشر البحوث و الدراسات في المجلات العلمية، بصرف النظر عن تخصصاتها او المجتمع المستفيد منها، خاصة وان اعداد المجلات المفتوحة في تزايد كبير جدا سواء ما يتم الوصول اليها من خلال الطريق الذهبي (اتاحة كاملة دون مقابل) او الاخضر (اتاحة من خلال المستودعات و قواعد البيانات). اذ من المتوقع قريبا ان يتوقف اصدار النسخ الورقية بشكل كامل، للتحول بعدها كل المجلات العلمية الى مجلات وصول مفتوح. بالتالي علينا منذ الآن ان نحاول استثمار خصائص وميزات نظم ادارة المجلات بشكل يحقق فائدة اكبر ويضمن للباحثين سرعة النشر والانتشار. ولعل في مقدمة الافكار التي من شانها ان تحدث تغيرا مهما في فلسفة النشر هو التحول الى سياسية النشر الفوري. والتي نقصد بها لمتطلبات هذا البحث تجاوز مدة الانتظار التي كانت تعتمد عليها هيئات تحرير المجلات لحين اكتمال العدد المطلوب من البحوث و الدراسات المخطط لها للظهور في عدد المجلة. اذ سبق لنا ان اوضحنا ان ما حققته نظم ادارة المجلات الالكترونية في حدود عمليات التراسل والاستلام

والتسليم لم تنعكس ايجابا على سرعة الاتاحة والنشر. بالتالي تجاهلنا اهم ميزة من مميزات تلك النظم. وعليه نقترح ان يتم العمل بسياسية النشر الفوري للبحوث التي اكتملت اجراءات تحكيمها وتعديلها مباشرة من خلال رفع نصها الكامل الى موقع المجلة، سواء كان موقع خاص بالمجلة، او ضمن منصة متكاملة مع تثبيت بيانات العدد والمجلد. وهذا الامر لا يحدث اي تاثير على رصانة المجلة، و لا يتعارض مع سياسيات الوصول المفتوح. وبهذه الطريقة يتم رفع البحوث تباعاً الى حين إكتمال العدد المخطط له، ليتم الاعلان الرسمي عنه. و بهذه الطريقة يمكن تحقيق منافع متعددة، منها ما يصب في مصلحة المجلة، واخرى في صالح الباحث، وثالثة في مصلحة مجتمع القراء . وفيما يلي عرض للجدوى العلمية من سياسية النشر الفوري:

أولا: المجلات

1. في ما يخص المجلة فان اهم منفعة تحصل عليها هو تحقيق سرعة النشر الرقمي خاصة وكما اشرنا سابقاً ان اغلب الباحثين يفضلون سرعة النشر بالتالي سوف تجذب المجلة باحثين كثر للنشر فيها.
2. النشر الفوري سوف يخفف عن كاهل هيئات التحرير لانها سوف تتعامل مع البحوث كحالات منفردة يتم ادارتها تباعا.
3. سوف تضمن المجلة نسبة استشهادات اعلى مما يحسن فرصها في تحقيق معامل تاثير متقدم.
4. رفع البحوث بشكل تدريجي سوف يوجه محركات البحث نحو موقع المجلة باعتبار سرعة التحديث واحدة من العوامل التي تساعد محركات البحث على تكشيف محتوى الموقع .
5. بهذه الطريقة لن تجد المجلات مشكلة في اطالة فترات الصدور او تقليصها.
6. حالة الترقب التي ينتظر فيها الباحث رفع بحثه الى موقع المجلة سوف يجعل منه زائر مستمر للموقع للتحقق علما ان كثرة زيارات الموقع تسهم في توجيه محركات البحث الى التعامل مع اسم الموقع كمقترح بحثي افتراضي.
7. يعد دافع قوي للمجلات لتطوير مواقعها من اجل التنافس مع المجلات الاخرى في المجال الموضوعي المتقارب.

ثانياً: الباحثون

1. اختزال المدة الزمنية ما بين تسليم البحث و نشره مطلب كل باحث.
2. الظهور المبكر للبحوث يضمن للباحثين السبق العلمي خاصة في المجالات الطبية والتقنية.
3. تحسين فرص الباحثين في الحصول على نسبة استشهاد اعلى مما يساعدهم على تحقيق مؤشر جيد على المقاييس العالمية المعتمدة مثل [H-INDEX] .
4. تشجيع الباحثين على كتابة البحوث خاصة وان معظم الباحثين لا يبدأ في كتابة بحث جديد ما لم يضمن نشر بحثه السابق.
5. يمكن ان يسهم النشر الفوري الى منع تكرار الجهود والتشابه بين الموضوعات البحثية.

6. رفع مستوى التنافس بين الباحثين في التخصص الموضوعي الواحد للاعتبارات السابقة.

ثالثاً: القراء

1. القراء والمتابعين لن يكون عليهم انتظار المدة المخصصة لنشر المجلة حتى يواكبوا ما ينشر فيها.
2. لا شك ان فرصة القراء سوف تكون افضل بالاطلاع على كل ماهو جديد في مجال اهتمامهم الموضوعي.
3. بوجود حقل خاص بالاراء يمكن ان يسهم القراء في تقييم البحوث و لفت انباه هيئة التحرير للموضوعات الاكثر جذباً.
4. دعم العملية التعليمية للطلبة والاساتذة من خلال توفير مادة تعليمية غنية و محدثة باستمرار.
5. توفير مصادر معلومات حديثة للباحثين الاخرين.

10- المناقشة

فهم متغيرات البيئة الرقمية و آلية عمل محركات البحث، يدفعنا دائما الى مراجعة الكثير من الأساليب القديمة التي كانت سائدة في مجال النشر العلمي، لذا نعتقد ان نقل كلفة النشر من مؤسسات نشر المجلات الى الباحث، يفترض بالمقابل ان توفر له ميزات جديدة يطمح اليها. واليوم معظم الباحثين يتطلعون الى مؤشرات قياس جودة الانتاجية العلمية التي تتحقق بزيادة معدل الاستشهادات ببحوثهم. ولان الاستشهاد لا يمكن ان يتم مالم نضمن الوصول الى البحث بالوقت المناسب. وعليه نعتقد ان فكرة انتظار البحث مدة طويلة حتى يرفع بصيغته الرقمية الى موقع المجلة أمر غير مبرر في ظل وجود نظم ادارة المجلات، التي تمتاز بخصائص على مستوى التعجيل باجراءات التحرير والتحكيم والمراسلة. علما ان رفع البحوث مباشرة بعد إكتمال تحكيمها لا يتعارض مع مبادئ الرصانة والجودة العلمية. مقابل الحصول على المنافع سابقة الذكر. مع هذا نعتقد ان الكثير من مجلاتنا العربية سوف تتردد بتنفيذ هذا الامر ليس لانه غير صائب، ولكن لاعتبارات تتعلق بعدم الرغبة في التغير او خوفاً من إنعكاسات سلبية غير محسوبة لهذا الأمر. وهذا التخوف ليس بمستغرب. خاصة وان معظم المجلات العربية وحتى العالمية كانت مترددة في البداية الى التحول الى الوصول المفتوح، لكنها اليوم تتسابق لتحقيق هذا ذلك بعد ان اكتشفت الفوائد التي يمكن ان تجنيها منه. وحتى فكرة الوصول الحر غير المقيد للنصوص الكاملة لم تتحمس لها هيئات التحرير بادئ الأمر حتى ان الكثير من المجلات تأخرت عن تنفيذها، لكننا اليوم نشهد الغالبية العظمى من المجلات قد أختارت الطريق الذهبي للوصول المفتوح ومن تخلف عنه سوف يطويه النسيان بكل تاكيد. اذن هي دعوة للتجربة و تقييم الوضع طالما ان امكانية التراجع متاحة في اي وقت في البيئة الرقمية.

المصادر :

1. Eysenbach , G. (2006). The Open Access Advantage. *Journal of Medical internet Reaserch*. Retrieved from https://www.jmir.org/2006/2/e8/
2. Garfield, E. (2007). The evolution of the Science Citation Index. *INTERNATIONAL M ICROBIOLOGY*, 65–69. doi:10.2436/20.1501.01.10
3. Kopak, R. (2008). Open Access and the Open Journal Systems:. *School Libraries Worldwide, 14*(2), 45-54. Retrieved from https://pkp.sfu.ca/files/14_2kopak.pdf
4. Kronick, D. A. (1976). *History of Scientific and Technical Periodicals.* Scarecrow.
5. Laakso , M., Welling, P., & Bukvova, H. (2011). The Development of Open Access Journal Publishing from 1993 to 2009. *PLOS ONE*. doi:https://doi.org/10.1371/journal.pone.0020961
6. OWEN, B., & STRANACK, K. (2012). The Public Knowledge Project and Open Journal Systems: open source options for small publishers. *Learned Publishing, 25*(2), 138–144. Retrieved from https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1087/20120208
7. Suber, P. (2002). Open access to the scientific journal literature. *Journal of Biology, 1*(3). doi:https://doi.org/10.1186/1475-4924-1-3
8. Wang, X., Liu, C., & Mao, W. (2015). The open access advantage considering citation, article usage and social media attention. *Scientometrics*, 555–564.
9. خضير، علي. عبد الصمد & .،حسن، ه. ش .(2012) .الدوريات العلمية المحكمة : مجلة دراسات البصرة : دراسة حالة . *مجلة دراسات البصرة*(13). Retrieved from https://iasj.net/iasj/download/469a231309c0cab7
10. رمزي، مينا. عبد الرؤوف .(2017) .قواعد نشر دوريات المكتبات والمعلومات العربية: دراسة تحليلية لواقعها التطبيقي . *اعلم مجلة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات*.